اقتصاد ٢٠١٣ يبحث عن هوية

د. نادر رياض *
www.naderriad.com

أيام ونودع عاماً علا فيه الصخب، واختلف فيه الجمع، وسجلت فيه انتصارات وهزائم، وظهر فى الساحة أصحاب بطولات وأصحاب اتهامات مع اختلاف التوجه والمضمون وإفراط فى المسميات والنعوت.

وواقع حال عام مضى يؤكد أننا اختلفنا فى تحديد قائمة الأولويات.

وقد يخالفنى البعض فى هذا ولهم الحق، إلا أننى أختصر الكلام فى مقولة واحدة: «أين الملف الاقتصادى من تسلسل الأولويات فى استشراف عام ٢٠١٣؟»، وهو الملف الذى يحوى فى جنباته التدريب والتأهيل والتشغيل والحد من البطالة ورفع مستوى المعيشة لكتيبة القوى العاملة والمنتجة، وكذا ملف المسؤولية الاجتماعية الواقعة على القطاع الصناعى والقطاع الإنتاجى.

كل هذا دون أن نغفل أنه بات جلياً أن العمل الاقتصادى تحت مظلة من الديمقراطية وسيادة القانون يختلف كل الاختلاف عن وصف الاقتصاد النامى فى غيبة من الديمقراطية وسيادة القانون. يتلازم مع تنامى الأول عناصر رشيدة تصاحبه، مثل: الشفافية والتوجه التصديرى وزيادة القدرة التنافسية، كما تطل برأسها فى حالة الخيار الثانى مترادفات ومعان مخالفة تماماً فى توجهها، مثل: الاحتكار بمراحله - تسيد الاقتصاد الاستهلالى على الاقتصاد الإنتاجى - تفشى ظاهرة أهل السطوة والصفوة المرضى عنها والبعد عن التقارب مع الاقتصاديات الحرة والدولية والدخول فى منطقة العزلة والانغلاق.

والأمر ليس بخاف أن توافر مقومات الديمقراطية والحرية من منظورها الدولى، الذى يشمل مواثيق حقوق الإنسان، هو مدخل أساسى للعالم الحر، كى يمد يد المساعدة والمعونة الاقتصادية والمعنوية لمصرنا العزيزة لتنهض مما هى فيه وتلحق بركب التقدم قبل أن تفقد البوصلة والتوجه وتضيع منها المسافات والأبعاد.

إن أى طموحات يا سادة يلزمها تمويل لتحقيقها، وأى تمويل إضافى يجب أن يستوفى من فائض النشاط الإنتاجى، أى ما يحققه من أرباح تعود عليه وتعود على الدولة فى الوقت نفسه. ولنعلم أن المقياس الوحيد لأداء الحكومة المصرية - أى حكومة مصرية - قادمة ينحصر أساساً فى مؤشرات أدائها الاقتصادى بجميع معاييره، فهذا هو المحك، وهذا هو الاختبار، إذ إن الاقتصاد هو صانع التقدم للدول، والاقتصاد القوى هو وحده القادر على إرضاء طموح الشعب وتحقيق آماله.

والسؤال يطرح نفسه مجدداً: «من أين نبدأ؟ وما هى محاور العمل البنّاء الذى يجمع ولا يفرق، يعظم ولا يبدد ويؤتى ببرنامج عمل يجتمع حوله كل الأطراف فى منظومة عمل إيجابية؟ وما هى الأجندة التى إذا ما طرحت تلقى اتفاقا ومجالا للعمل؟

فليكن عام ٢٠١٣ عاما لترتيب البيت من الداخل ووضع قائمة الأولويات التى تمثل المصلحة القومية للدولة، لنلتف حولها جميعاً، ولنغد أفضل مما كنا مجتمعا صناعيا إنتاجيا يصل الليل بالنهار ليصنع لنفسه مكانة على خريطة العالم اقتصادياً وسياسيا. ولنجعل من هذا هدفا قوميا يُعلى جميع الأهداف، فلا صوت يعلو على صوت المعركة، ومعركتنا هذه هى معركة الإنتاج والنماء والكفاية وعدالة توزيع فرص العمل وعناصر الثروة القومية، لذا فهى معركة الكرامة لكل الشعب. ومهما اختلفت الأولويات فستبقى الأولوية المطلقة التى لا خلاف عليها أولوية الإنتاج كما وكيفا وقدرة تنافسية، تأتى لمصر بكل الخير، وتأتى لأبناء مصر بكل ما يطمحون إليه.. شعبا أبيا يعتز بقدرته.. بريادته.. بوطنيته.

* رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية

جريدة المصرى اليوم (صفحة 13) 2012/12/27 المصري اليوم

اقتصاد 2013 يبحث عن هوية

د. نادر رياض يكتب:
رئيس اتحاد منظمات الأعمال المصرية الأوروبية
www.naderriad.com

أيام ونودع عاماً علا فيه الصخب، واختلف فيه الجمع، وسجلت فيه انتصارات وهزائم، وظهر فى الساحة أصحاب بطولات وأصحاب اتهامات مع اختلاف التوجه والمضمون وإفراط فى المسميات والنعوت

وواقع حال عام مضى يؤكد أننا اختلفنا فى تحديد قائمة الأولويات

وقد يخالفنى البعض فى هذا ولهم الحق، إلا أننى أختصر الكلام فى مقولة واحدة: «أين الملف الاقتصادى من تسلسل الأولويات فى استشراف عام ٢٠١٣؟!». وهو الملف الذى يحوى فى جنباته التدريب والتأهيل والتشغيل والحد من البطالة ورفع مستوى المعيشة لكتيبة القوى العاملة والمنتجة، وكذا ملف المسؤولية الاجتماعية الواقعة على القطاع الصناعى والقطاع الإنتاجى

كل هذا دون أن نغفل أنه بات جلياً أن العمل الاقتصادى تحت مظلة من الديمقراطية وسيادة القانون يختلف كل الاختلاف عن وصف الاقتصاد النامى فى غيبة من الديمقراطية وسيادة القانون. يتلازم مع تنامى الأول عناصر رشيدة تصاحبه، مثل: الشفافية والتوجه التصديرى وزيادة القدرة التنافسية، كما تطل برأسها فى حالة الخيار الثانى مترادفات ومعان مخالفة تماماً فى توجهها،مثل: الاحتكار بمراحله - تسيد الاقتصاد الاستهلاكى على الاقتصاد الإنتاجى - تفشى ظاهرة أهل السطوة والصفوة المرضى عنها والبعد عن التقارب مع الاقتصاديات الحرة والدولية والدخول فى منطقة العزلة والانغلاق

والأمر ليس بخافٍ أن توافر مقومات الديمقراطية والحرية من منظورها الدولى، الذى يشمل مواثيق حقوق الإنسان، هو مدخل أساسى للعالم الحر، كى يمد يد المساعدة والمعونة الاقتصادية والمعنوية لمصرنا العزيزة لتنهض مما هى فيه وتلحق بركب التقدم قبل أن تفقد البوصلة والتوجه وتضيع منها المسافات والأبعاد

إن أى طموحات يا سادة يلزمها تمويل لتحقيقها، وأى تمويل إضافى يجب أن يستوفى من فائض النشاط الإنتاجى، أى ما يحققه من أرباح تعود عليه وتعود على الدولة فى الوقت نفسه.ولنعلم أن المقياس الوحيد لأداء الحكومة المصرية - أى حكومة مصرية - قادمة ينحصر أساساً فى مؤشرات أدائها الاقتصادى بجميع معاييره، فهذا هو المحك، وهذا هو الاختبار، إذ إن الاقتصاد هو صانع التقدم للدول، والاقتصاد القوى هو وحده القادر على إرضاء طموح الشعب وتحقيق آماله

والسؤال يطرح نفسه مجدداً: «من أين نبدأ؟ وما هى محاور العمل البنّاء الذى يجمع ولا يفرق، يعظم ولا يبدد ويؤتى ببرنامج عمل يجتمع حوله كل الأطراف فى منظومة عمل إيجابية؟ وما هى الأجندة التى إذا ما طرحت تلقى اتفاقاً ومجالاً للعمل؟

فليكن عام ٢٠١٣ عاماً لترتيب البيت من الداخل ووضع قائمة الأولويات التى تمثل المصلحة القومية للدولة، لنلتف حولها جميعاً، ولنعد أفضل مما كنا مجتمعاً صناعياً إنتاجياً يصل الليل بالنهار ليصنع لنفسه مكانةً على خريطة العالم اقتصادياً وسياسياً. ولنجعل من هذا هدفاً قومياً يُعلى جميع الأهداف، فلا صوت يعلو على صوت المعركة، ومعركتنا هذه هى معركة الإنتاج والنماء والكفاية وعدالة توزيع فرص العمل وعناصر الثروة القومية، لذا فهى معركة الكرامة لكل الشعب. ومهما اختلفت الأولويات فستبقى الأولوية المطلقة التى لا خلاف عليها أولوية الإنتاج كماً وكيفاً وقدرة تنافسية، تأتى لمصر بكل الخير، وتأتى لأبناء مصر بكل ما يطمحون إليه.. شعباً أبياً يعتز بقدرته.. بريادته.. بوطنيته